محضر الجلسة رقم 644

التاريخ: الثلاثاء 23 محرم 1430 (20 يناير 2010)
الرئاسة: المستشار السيد المعطي بنقدور، رئيس المجلس.
التوقيت: ثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الرابعة مساء.
جدول الأعمال: اختتام الدورة الخريفية أكتوبر 2008.

المستشار السيد المعطي بنقدور، رئيس المجلس:

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

والسادة المستشارون المحترمون،

يختتم مجلس المستشارين خلال هذه الجلسة أعمال الدورة التشريعية الأولى من السنة التشريعية الحالية، وكما جرت العادة تعد هذه المناسبة فرصة لاستحضار ما تم إنجازه من أعمال، واستجلاء أفاق العمل المستقبلية بما يستدعيه الأمر من عزيمة قوية على المضي في إرساء قواعد الإصلاح وانطلاق جملة من الأوراش، والإعلان عن خريطة الطريق التي بفضل الالتزام بها والعمل بمقتضاها سويا، نأمل إنشاء الله إعادة الاعتبار لمؤسساتنا وترسيخ الإيمان بجدواها في التعبير الحقيقي والصادق عن تطلعات جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، إلى دور فاعل للمؤسسة التشريعية حتى تكون في قمة الصرح الديمقراطي وتعطي مثالا لباقي المؤسسات الدستورية في استجلاء لآمال وطموحات المواطنين والمواطنات.

أيها السيدات والسادة،

إن الحوار والنقاش الدائرة اليوم على أهمية وصدقية مرامي وتوجهاته لم يشمل بالقدر الكافي الجوانب المختلفة والآفاق الرحبة التي يتيح نظام الثنائية المجلسية والنتائج الإيجابية التي يمكن أن تنجم عن الأخذ بهذا النظام، لقد ركزت جملة من التحاليل والقراءات على مسألة وجود مجلس المستشارين من عدمه، وراحت تنسج كثيرا من التأويلات المتسرعة في محاولة منها لإقناع الرأي العام بعبثية نظام الثنائية وانعدام جدواه.

وفي هذا الصدد لا يسعنا إلا التأكيد على أن قناعتنا وممارستنا لهذه التجربة منذ نشأتها الحالية، بموجب دستور 96، تدفع بنا إلى الابتعاد عن روح السجال والرؤية التبسيطية لأن مجرد الإطلاع على عدد الدول الآخذة بنظام الثنائية المجلسية الذي يفوق 80 دولة، إضافة إلى العديد من الدول التي عقدت العزم على تبنيه تؤكد مما لا يدع مجالا للشك أهمية هذا النظام البرلماني الذي يعكس قيمة إضافية في المسار الديمقراطي ويفتح المجال لقاعدة أوسع في المشاركة السياسية على المستوى الوطني.

فلا شك أن هذا النظام يضاعف من قدرة البرلمان على معالجة القضايا المختلفة، وتنويع الاجتهاد في شأنها، إذ يتيح تنافسا شريفا وبناء بين المجلسين في البحث عن أحسن الطرق لمعالجة قضايا المواطنين بمختلف فئاتهم وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإننا مدعون، أيها السادة والسيدات، إلى إبراز مكتسبات هذا النظام وبلورة فوائده، بما يخدم الديمقراطية ويضمن سلامتها ويحقق الإنجاز الأمثل لوظائف البرلمان الأساسية المتمثلة في التشريع والمراقبة والعمل الدبلوماسي الناجع، والانفتاح على المجتمع الوطني وحماية الحقوق الديمقراطية، وبطبيعة الحال فإن مجلس المستشارين لا يستطيع القيام بهذه الوظائف على أحسن وجه إلا عندما يتقيد هو نفسه بقواعد الديمقراطية، ويكون منفتحا على الجميع وخاضعا لمساءلة الناخبين بأحداث مناهج العمل التي تقوم على الثقافة النتائج والمحاسبة.

أيها السيدات والسادة،

لقد تزامنت هذه الدورة مع استمرار بلادنا في تكريس تواجهها الإصلاحي الذي يطال جميع المجالات بفضل المساعي الدؤوبة والجهود الطيبة التي يقوم بها جلالة الملك محمد السادس، لتدعيم التنمية المستدامة في مختلف مناطق المملكة، حيث لا يحل في ربع من ربوعها العزيزة إلا ويدشن أو يفتتح مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية يعود نفعها العميم على كافة شرائح المجتمع المغربي.

وبهذه المناسبة، إذ نعرب مجددا عن عميق العرفان والتقدير لجلالة الملك، متمنين لخطواته المباركة، نجدد العزم على مصاحبة هذه المسيرة التنموية المستثمرة لكل ما تقتضيه من حزم ويقظة، سواء عبر مواصلة الإسهام الإيجابي في تحديث المنظومة التشريعية الوطنية أو عبر تكثيف مراقبة العمل الحكومي بما يضمن التطبيق الأمثل للمبادرة الملكية، وعبر الدبلوماسية البرلمانية المطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بإبراز منجزات بلادنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستثمارها في تعزيز مكانتها الرائدة وموقعها المتميز في الساحة الدولية.

وفي هذا النطاق تندرج حصيلة هذه الدورة التي نختتمها اليوم حيث توجت بالمصادقة على جملة من النصوص التشريعية ناهزت 21 نصا، تتوزع مضامينها على المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والقضائية، وهكذا وكما هو الشأن في كل دورة خريفية، فقد استأثر المشروع القانون المالي للسنة الجارية بحيز وافر من الزمن البرلماني، ومن النقاش المسؤول بين مختلف مكونات المجلس اعتبارا بكونه يرهن السياسة العامة لمدة سنة كاملة، وقد جاء هذا المشروع الذي أدخلت عليه تعديلات مهمة بمنهجية متوازنة لمواجهة تحديد تحديات الظرفية الحالية، خاصة في شقها الدولي المطبوع بتفاقم الأزمة المالية العالمية، معتمدة المزج بين الإرادة والواقعية للحفاظ على دينامية النمو وعلى الثقة في القدرات المتنامية للاقتصاد الوطني ومستلزمات التنمية البشرية.

كما أن الاختيارات الإستراتيجية المسطرة وأولويات هذه المرحلة عززت بإمكانيات مالية في مستوى التطلعات والأهداف، الشيء الذي يؤهل معه الارتقاء إلى عتبة جديدة من النمو الاقتصادي والاجتماعي، وارتباطا بالمجال السياسي وفي إطار الاستعداد للاستحقاقات الانتخابية الجماعية المزمع تنظيمها في يونيو المقبل، مع ما تتطلبه من ضمانات قانونية لتكريس شفافيتها ونزاهتها، صادق المجلس على عدة مشاريع قوانين تتعلق بتعديل مدونة الانتخابات، وتنظيم مراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة، واللوائح الانتخابية للغرف المهنية بانتهاء مدة انتداب أعضاء مجالس الجماعات الحضرية والقروية، ومجالس المقاطعات، ومجالس العمالات والأقاليم، والمجالس الجهوية وبانتهاء مدة انتداب ممثلي المأجورين.

ومن جهة أخرى، وتعزيزا للقضاء الإداري ببلادنا وافق المجلس على مشروع قانون يعدل أحكام المادة 16 من القانون رقم 80.03 المحدث بموجبه محاكم الاستئناف الإدارية، وذلك حتى تصبح القرارات الصادرة عن محاكم الاستئناف الإدارية في المنازعات الانتخابية قابلة للطعن أمام المجلس الأعلى، وبعلاقة دائما مع موضوع تدبير الشأن المحلي، وافق المجلس على مشروعين آخرين يتعلقان بتعديل الميثاق الجماعي، والتنظيم المالي للجماعات المحلية ومجموعاتها ويتضمنان مجموعة من الإصلاحات تهدف بالأساس إلى توفير آليات تجعل من المنتخبين في المجالس المحلية فاعلين أساسيين، في وضع مخططات التنمية المحلية والسهر على تنفيذها بمؤازرة إدارة محلية تتوفر على موارد بشرية مؤهلة وكذا تحيين وملائمة الإطار القانوني والمؤسساتي الهام، المنظم لتدبير الشأن المحلي في أفق تطوير الحكامة المحلية، والرفع من فعالية الإدارة الجماعية، وتقوية آليات التعاون بين الجماعات والشركات مع القطاع الخاص. وفي مجال الاقتصادي وتحديدا القطاع الفلاحي، أجاز المجلس مشروع قانون يتعلق بالنظام الأساسي للغرف الفلاحية يهدف إلى إصلاح الإطار التنظيمي والقانوني الذي يحكم هذه الغرف، عن طريق دعم مهامها ووضع موارد مالية وبشرية إضافية رهن إشارتها، بالإضافة إلى دعم البعد الجهوي مع الحفاظ على سياسة القرب على الصعيد الإقليمي.

كما صادق المجلس على مشروع ذي الصلة يرمي إلى إحداث وكالة التنمية الفلاحية، كمؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لوصاية الدولة وتناط بها مهمة المشاركة في تنفيذ الإستراتيجية التي تضعها الحكومة في مجال التنمية الفلاحية وتكلف بالخصوص بوضع مخططات العمل المتعلقة بدعم الإنتاج الفلاحي ذات القيمة المضافة العالية في هذا المجال واقتراحها على الحكومة، وفي نفس الإطار يدخل مشروع القانون القاضي بإحداث مكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، والذي يتضمن إجراءات تهدف أساسا إلى تحسين جودة المنتوجات الفلاحية، وضمان سلامتها على امتداد السلسلة الغذائية، وتثمينا للقوة الإقتراحية البرلمانية في مجال التشريع، وافق المجلس على 3 مقترحات قوانين يتعلق:

الأول بمنع التدخين والإشهار والدعاية للتبغ في الأماكن العمومية.
والثاني بتعديل القانون المتعلق بتنظيم حق تأسيس الجمعيات.
والثالث يرمي إلى تعديل القانون المتعلق بمدونة التأمينات.

ونغتنم هذه الفرصة لنتوجه إلى الحكومة قصد مزيد من التفاعل الإيجابي مع المبادرات البرلمانية، بما يعزز دور السادة المستشارين والفرق التي ينتمون إليها في تحديث الترسانة التشريعية الوطنية، وفي هذا الصدد سنعمل جاهدين على مد الفرق البرلمانية بالخبرة اللازمة حتى تؤدي مهامها على أحسن وجه.

كما تضمنت حصيلة هذه الدورة أيضا مشروع قانون يهدف إلى حماية الأشخاص الذاتيين عند معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي عبر إطار قانوني يوفق بين الاهتمامات الوطنية والمبادئ العامة المنبثقة عن المعايير والمواثيق الدولية المؤسسة باحترام حماية حقوق الإنسان، ومشروع آخر يتعلق بنقل المدارس العليا للأساتذة التابعة لقطاع التربية الوطنية إلى الجامعات التي توجد في دائرة نفوذها.

وفي المجال الدولي، عزز المجلس منظومة من الاتفاقيات الثنائية التي تربط بلادنا مع عدد من الدول الصديقة والشقيقة، لاسيما في مجال تجنب الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل، مع كل من الجمهورية الإيرانية الإسلامية، وجمهورية كرواتيا، ومجال للخدمات الجوية مع كل من جمهورية إفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو، وآخر مشروع صادق عليه المجلس قبل قليل يتعلق بإحداث الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات الذي يعول عليه لترويج المغرب كوجهة إستراتيجية للاستثمار، وكذا تنمية مناطق الأنشطة المخصصة لقطاعات الصناعة والتجارة والتكنولوجية الحديثة.

أما على صعيد مراقبة الحكومة للعمل الحكومي، فقد واصل المجلس المهام المنوطة به دستوريا في هذا الصدد، من خلال الأسئلة الشفهية والكتابية التي مكنت السادة المستشارين من ملامسة جوانب متعددة للقضايا والانشغالات التي تستأثر باهتمام المواطن في جميع المجالات، وعلى كافة المستويات المحلية والجهوية والوطنية.

وفي هذا الإطار بلغ مجموع الأسئلة الشفهية المطروحة خلال الدورة المنقضية 280 سؤالا، أجيب عن 196 منها، 47 آني و149 عادي، فيما وصل عدد الأسئلة الكتابية إلى 22 سؤالا، أجابت الحكومة على 17 منها.

وفي إطار هذا الدور الرقابي دائما عززت اللجن الدائمة بالمجلس وظيفتها التشريعية بمهام مراقبة العمل الحكومي التي تمكنها من مواكبة العديد من المستجدات التي تهم تدبير الشأن العام في تجلياته المختلفة، ونذكر في هذا الصدد الاجتماع الذي عقدته لجنة الخارجية لدراسة موضوع العلاقات المغربية الأوروبية بعد الزخم الذي شهدته إثر منح الإتحاد الأوروبي للمغرب، صفة الوضعية المتقدمة عرفانا منه وتقديرا للإصلاحات العميقة التي باشرها في مختلف الميادين خاصة السياسية والاقتصادية.

السادة الوزراء،
السيدة الوزيرة،
السيدة والسادة المستشارون،

إن مما يضفي ميزة خاصة على الدورة التشريعية التي نختتمها اليوم هو احتضان رحاب مجلسنا الموقر لأنشطة متنوعة تجعل المؤسسة التشريعية تتجاوب أو تتجاوز مجالها التقليدي المعروف لتنهض بأدوار أخرى، ومن بينها مهام الدفاع عن حقوق الإنسان، وفي هذا الإطار نظم المجلس بتعاون مع مجلس النواب ندوة دراسية بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بمشاركة فعاليات برلمانية وثلة من الأساتذة الجامعيين وممثلي المجتمع المدني، وكانت مناسبة لإبراز المكتسبات التي راكمتها بلادنا في هذا الصدد، والتي تنسجم مع المبادئ والمقاصد العليا التي تضمنتها هذه الوثيقة الكونية.

ومن جهة أخرى، وتجسيدا لتفاعله مع مختلف القضايا العربية والقومية العادية ولاسيما القضية الفلسطينية، عقد المجلس جلسة خاصة لدراسة تطورات هذه القضية في ضوء التصعيد الخطير الذي لجت إليه قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، وأتحت هذه الجلسة الفرصة لمختلف مكونات المجلس، للتعبير عن مواقفها المبدئية المساندة بشكل مطلق للكفاح الشعب الفلسطيني من أجل العيش في أمن وآمان داخل دولة حرة مستقلة عاصمتها القدس الشريف، وتوجت هذه الجلسة بإصدار بيان باسم المجلس يستنفر كافة القوى المحبة للسلم من أجل العمل على وقف الاعتداءات الغاشمة ضد الفلسطينيين العزل لقطاع غزة.

وفي نفس السياق، لابد أن ننوه بالدور الفاعل الذي يقوم به المجلس في المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية، وأخص بالذكر في هذا الصدد، المشاركة الفعالة لنفوذ المجلس في أشغال الدورة الطارئة للإتحاد الأوروبي، الإتحاد البرلماني العربي المنعقد في مدينة "صور" اللبنانية والبرلمان العربي الانتقالي بالقاهرة والتي خصصت لموضوع العدوان الصهيوني الغاشم على قطاع غزة، ولابد ونحن نتحدث عن إسهام مجلس المستشارين في الجهود الدبلوماسي الوطني، أن نؤكد على الدور الهام الذي ينبغي أن تنهض به لجنة الخارجية بالمجلس في المواكبة والمشاركة الفعالة في تحركاتنا المتصلة بالعلاقات الخارجية من منطلق كونها أحد الروافد الأساسية للعمل الدبلوماسي البرلماني، ونفس الأمر ينطبق على الفرق البرلمانية التي يعول عليها كثيرا في الارتقاء بالأداء الدبلوماسي لمجلسنا.

أيها السيدات والسادة،

لقد سبق لي في الكلمة التي ألقيتها عقب انتخابي رئيسا لهذا المجلس، أن بسطت الخطوط العريضة لبرنامج واسع و طموح شمل المحاور الرئيسية التي سأعرض بعض منها، ورقة دبلوماسية وإصلاحا إداريا، وقد باشرت بمعية السادة أعضاء المكتب تفعيل مقتضيات هذا البرنامج، الذي يعد قاسما مشتركا لنا في جميع منظور تغييراته على هذه المؤسسة.

وقد انطلقت بتوفيق من الله وعونه لجن متخصصة في التنسيق مع مجلس النواب، ولجنة إصلاح النظام الداخلي التي عقدت أول اجتماعاتها صباح هذا اليوم، وراسلنا الحكومة في شخص السيد الوزير الأول في موضوع إحداث قناة برلمانية، والسيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون في موضوع التنسيق مع الحكومة والتعاون معها في إعداد برنامج مفسر يرسم الأولويات والأهداف في مجال العلاقات الخارجية.

كما نتطلع في القريب العاجل إلى الإقرار النهائي للهيكلة الإدارية وتنظيم آفاق العمل، كما أخبركم بأن برنامج الإدارة الإلكترونية سينطلق في بحر هذا الأسبوع ويمتد طيلة هذه السنة لبلوغ إدارة عصرية بكل المواصفات والمقاييس المطلوبة.

وضمن ما يتصل بالبرنامج المزمع تطبيقه إحداث لجنة من أعضاء المجلس تتولى مهمة إعداد دليل علمي للممارسة الجيدة لمجلس المستشارين، وتكون من وظائفها البعدية إعداد تقارير تهم تقييم عمل المؤسسة وفق مؤشرات النجاعة تعرض على أنظار المجلس بهدف الإطلاع الجماعي على ثمرات جهودنا قصد الارتقاء بها نحو الأفضل.

أيها السيدات والسادة،

لا يخامرني شك في الإرادة الجماعية التي تحدون جميعا، حكومة، ومجلسا من أجل الالتفاف سويا حول مناهج الإصلاح والعمل على تحقيق أحسن للنتائج، وأود بهذه المناسبة أن أتوجه بأجزل الشكر والتقدير للسيد الوزير الأول، الأستاذ عباس الفاسي الذي يبدي دائما دعمه وتعاونه مع المؤسسة التشريعية، والشكر موصول أيضا للسيدات والسادة أعضاء الحكومة على تعاونهم المستمر، وأخص بالذكر في هذا المقام السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الأستاذ محمد سعد العلمي، على حسن التنسيق والتعاون مع الحكومة والبرلمان.

كما أعرب عن اعتزازي بالأجواء الإيجابية والأخوية التي تطبع العمل في المكتب مع السادة رؤساء الفرق، ورؤساء اللجن، منوها بأطر المجلس وموظفيه على تشبعهم بروح عالية من المسؤولية في القيام بواجباتهم المهنية، فلهم منا كامل الثناء والتقدير مجددين العزم على العمل من أجل الاستجابة لتطلعاتهم، وآمالهم ولاسيما من خلال دعم جمعيتهم للأعمال الاجتماعية التي تستحق التنويه على برامجها المتنوعة لفائدة كافة الموظفين.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أيضا، أن أتوجه لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، بأجمل تحية وتقدير للرسالة النبيلة التي يطلعون بها في نقل أعمال المجلس لعموم المواطنين، كما أتوجه لهم كذلك، ولكم جميعا المستشارين والمستشارات، بكل مشاعر الإخاء معبرا من جديد عن رغبتي الصادقة في أن نجتهد سويا من أجل إعلاء شأن هذه المؤسسة، والرفع بها إلى مكانة التي تستحقها.

وفقنا الله إلى المزيد من الخير والبذل والعطاء، وجعل كل خطوة نخطوها وكل مسعى نتطلع إليه مصحوبا بالتوفيق من الله وحسن عونه تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

والآن أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة نص البرقية المرفوعة إلى حضرة صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

برقية مرفوعة إلى الجانب الشريف أسماه الله:

إلى حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزكم الله ورعاكم.

نعم سيدي أعزك الله، يتشرف خديم الأعتاب الشريفة، ومجلس المستشارين يختتم دورته التشريعية، أن يرفع إلى سام مقامكم العالي بالله، نيابة عن أعضاء المجلس، وأصالة عن نفسه بآيات الولاء والإخلاص، داعين الله جل قدرته أن يحفظكم يا مولاي، ويرعاكم ليديم عليكم أرضية الصحة والسلامة والعافية، ويحقق على يديكم الكريمتين ما تصبون إليه جلالتكم لشعبكم الوفي من تقدم ورفاهية وازدهار.

وإنها لمناسبة، يا مولاي، يستحضر من خلالها أعضاء مجلس المستشارين بكل اعتزاز وتقدير، جهودكم الموصولة وسعيكم الدائب المعزز بنصر من الله وتوفيقه، في إقامة نهضة تنموية شاملة بكل ربوع المملكة، وترسيخ القيام المثلى في التضامن الاجتماعي، والتلاحم الشعبي، والتوازن الجهوي.

لقد أظهرت مواقفكم، يا مولاي، وقراراتكم السديدة عن حكمة بالغة بفضل النهج الرصين الذي تسلكونه وطنيا وعربيا وإسلاميا ودوليا، جعل من قضية المغرب الأولى تواصل مزيدا من الدعم والتأييد الدوليين، وبالمواقف العربية الهادفة إلى تضامن فعلي دائم يعلو على كل الخلافات محل اعتجاب واحترام، وإن رسالتكم الإسلامية بصفتكم أمير المؤمنين وصبط الرسول الأمين لتؤكد مدى إيمانكم بالقيم المثلى لديننا الحنيف في الاعتدال والتسامح، وفي الإيمان بالاختلاف والتعددية، وستظل يا مولاي رسالة المغرب وصورته في عهدكم الزاهر محل تألق وإشعاع وستظل مكانته ورايته خفاقة بين الأمم والشعوب. إن مجلس المستشارين يا مولاي، الذي أحطتموه ببالغ الرعاية والعناية ليدرك بوعي وطني صادق، مدى التحديات التي يتعين عليه رفعها ليكون كما تتطلعون جلالتكم في قمة الصرح الديمقراطي، وقدوة للمؤسسات.

وإننا يا مولاي خدام العرش الأوفياء أعضاء مجلس المستشارين من رئاسة ومكتب ورؤساء الفرق ورؤساء اللجن وكافة الفعاليات المتنورة، لعاقدون العزم بكل إصرار وإيمان، على مباشرة الإصلاحات وانطلاق الأوراش وفق برنامج عمل محدد، يتوخى تحقيق الأهداف والمراقبة النتائج في تعاون إيجابي وخلاق مع حكومة جلالتكم.

حفظكم الله يا مولاي بما حفظ به الذكرى الحكيم، وأقر عينكم بولي عهدكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، وشقيقته المصونة صاحبة السمو الملكي الأمير للاخديجة، وشد أزركم بشقيقكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وسائر أفراد العائلة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب، ونعم النصير.

والسلام على مقام العالي بالله ورحمة منه تعالى وبركاته.

وحرر في الرباط يوم الثلاثاء 23 محرم 1430 الموافق ل 20 يناير سنة 2009.

خديم الأعتاب الشريفة المعطي بنقدور، رئيس مجلس المستشارين

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للجميع، ورفعت الجلسة.